

«كريدي أغريكول»: دول الخليج بعيدة عن الأزمة اليونانية لكن أسعار النفط تضغط على الموازنات الحكومية

● أسهم المنطقة ترتبط بالهبوط الحاصل في الأسواق العالمية ● 94% من مداخيل الكويت تأتي من النفط وهي أعلى نسبة في الخليج

إظهار قصّة

ذكر تقرير لـ «كريدي أغريكول» أن الأسهم الخليجية ترتبط بالهبوط الحاصل في الأسواق العالمية، مشيراً إلى أن عدم اليقين إزاء أسعار النفط يعتبر نقطة المجازفة الكبرى بالنسبة إلى دول مجلس التعاون، بسبب أزمة الديون الأوروبية.

قال تقرير صدر عن بنك كريدي أغريكول مؤخراً إن دول الخليج بعيدة عن تأثيرات الأزمة المالية الأوروبية بقدر يفوق حال البلدان الأخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وأضاف التقرير أنه بالنسبة إلى الدول المصدرة للنفط في منطقة الخليج يعتبر عدم اليقين إزاء أسعار النفط نقطة المجازفة الكبرى لها في ما يتعلق بأزمة الديون الأوروبية، وترتبط الأسهم الخليجية بالهبوط الحاصل في الأسواق العالمية. وفي ضوء المطالبات الكبيرة التي حد ما من جانب البنوك الأوروبية من دول مجلس التعاون الخليجي (والإمارات بشكل خاص) فإن الضغوط الأوروبية قد تؤثر على أسواق دول التعاون، غير أن وفرة احتياطات العملات الأجنبية والتحرك الحكومي قد يخفف حدة ذلك التأثير. وفي ما قام صناع السياسة في أوروبا وصندوق النقد الدولي بترتيب حزمة قروض بقيمة تقارب التريلين دولار أميركي من أجل تفادي تداعيات أزمة الديون السائدة فإن التأثير المحتمل قد لا يختفي خلال الشهور القليلة المقبلة.

ومضى التقرير إلى القول إن أي انخفاض لفترة طويلة في أسعار السلع مثل النفط أو الأسهم العالمية سيؤثر قطعاً على منطقة الخليج التي لن تكون في منأى عن مثل تلك التداعيات.

التكيز على أسعار النفط

ويضيف التقرير: تجدر الإشارة إلى أن السعر المتوسط لبرميل النفط فوق مستوى 55 دولاراً لهذه السنة سيمكن دول الإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين من تحقيق توازن في ميزانياتها، مع إبقاء الإنفاق الحكومي عند مستويات عالية من أجل دعم وإسناد التعافي الاقتصادي. وفي عام 2009 وعندما كان متوسط سعر

برميل النفط 62 دولاراً تمكنت المملكة العربية السعودية من تجاوز عجز في ميزانيتها بقيمة 18.7 مليار دولار. غير أن تقلبات أسعار النفط ستعكس بشكل مؤثر على الثقة التجارية وعلى الجوانب النفاسية في القطاع الخاص، كما أن كل انخفاض بقيمة دولار واحد في سعر النفط يعني تكلفة أسبوعية تبلغ 56 مليون دولار بالنسبة إلى السعودية و19 مليون دولار للإمارات و11.5 مليون دولار للكويت و9.6 ملايين دولار لقطر.

ارتباط العملات

وقال التقرير إن ارتباط عملات دول الخليج بالدولار الأميركي يمثل نقطة ليست ذات أهمية عملية في الأجل القصير. والدولار القوي يجعل الاستيراد أرخص كما يخفف ضغوط التضخم. وقد تفاوتت أسعار المستهلكين بصورة جوهريّة خلال السنة الماضية، وقد تعرضت قطر والإمارات لانكماش دوري نتيجة الهبوط الحاد في أسعار المسكن، كما أن السعودية شهدت حالة من التضخم المرتفع نسبياً. ونتيجة لارتفاع الأسعار تعتبر السعودية وقطر وعمان مهية بقدر أكبر للاستفادة من تأثيرات العملة الناجمة عن ضعف اليورو الذي سيجعل استيراد الآلات والسلع الفاخرة والمركبات وغيرها أكثر تنافسية.

ضغوط التضخم

وقال التقرير إن ضغوط التضخم لن تكون مصدر قلق بالنسبة إلى دول الخليج هذه السنة، وقد ارتفع معدل التضخم في السعودية إلى 4.7 في المئة خلال شهر مارس، وذلك رغم أننا نتوقع أنه في حال حدوث تباطؤ في الأسعار العالمية للسلع وانخفاض الضغوط على الإيجارات في الداخل فإن المعدل الإجمالي سيبلغ 4.3 في المئة لهذه السنة، منخفضاً عن 5.1 في المئة في عام 2009. وستكون

قطر الوحيدة التي من المتوقع أن تشهد سنة ثانية من الانكماش في 2010، وذلك على الرغم من أنه سيكون معتدلاً لأنه حتى عام 2008 بلغ التضخم الوسطي 15 في المئة لتلك السنة. وفي الإمارات سيضفي رفع أسعار الوقود إلى زيادة التضخم بمعدل 2.5 في المئة خلال السنة الحالية. وأضاف تقرير «كريدي أغريكول» أن منطقة الخليج تعتمد بشدة على الاستيراد، وخاصة المواد الغذائية، ويأتي القسم الأكبر منها من أوروبا التي تستورد الإمارات والبحرين منها ربع مستورادتهما، بينما تقوم السعودية والكويت وقطر باستيراد أكثر من 30 في المئة من احتياجاتها من منطقة اليورو، وفقاً للبيانات الرسمية، كما أن الانخفاض في قيمة الصادرات الأوروبية إلى دول الخليج سيمكّن المصدرين من الحصول على حصة أكبر في السوق في مقابل الدور المتنامي للبلدان الآسيوية.

من جهة أخرى، تعتبر دول الخليج أيضاً مصدراً رئيسياً للصادرات النفطية وغير النفطية إلى أوروبا. ومع ارتفاع تكلفة الصادرات وتباطؤ الاقتصاد الأوروبي سيؤثر ذلك بصورة مضاعفة على صادرات منطقة الخليج، وعلى أي حال تتكسب الروابط التجارية في آسيا أهمية أكبر كما يتضح من أن السعودية تصدر 10.5 في المئة فقط إلى أوروبا وقطر 5.8 في المئة بينما تصدر السعودية إلى آسيا 55 في المئة وقطر 80 في المئة.

ازدياد الطلب على الطاقة

وقال التقرير: «مع التوقعات بارتفاع الطلب الآسيوي على الطاقة هذه السنة، نحن نتوقع أن يكون من السهل بالنسبة إلى دول الخليج تحقيق فائض في الحساب الجاري، وخاصة مع انخفاض تكلفة الاستيراد. وقد حققت السعودية فائضاً في الحساب الجاري بلغ 26.5 مليار دولار في السنة الماضية، ونحن نتوقع أن يرتفع الفائض إلى 46 مليار دولار هذه السنة».

صادرات النفط الكويتية

تعتمد الكويت بشدة على صادرات النفط، وقد تأثرت إلى حد كبير بتقلبات أسعاره نظراً إلى أن 94 في المئة تقريباً من مداخيل الدولة تأتي من النفط، وهي أعلى نسبة في منطقة الخليج. وقد أفضى الشلل الذي أصاب مجلس الأمة في السنوات الأخيرة إلى تجميد مشاريع البنى التحتية، وإبقاء المزيد من الأموال في خزائن الدولة التي تستطيع الآن سحبها من أجل تجاوز الأزمة. وكان المجلس أقر في شهر فبراير الماضي خطة تنمية مدة أربع سنوات بقيمة 104 مليارات دولار بغية خفض الاعتماد على النفط وتخفيف القطاع الخاص.

وأضاف التقرير أن ثمة عقبة رئيسية تواجه تقلبات النفط، وهي أن انخفاض أسعاره سيضطر منظمة أوبك إلى خفض الإنتاج، وهذا بدوره يعني إضعاف احتمالات النمو الاقتصادي في منطقة الخليج هذه السنة. وتشير توقعاتنا الحالية للنمو الاقتصادي الفعلي في 2010 إلى أن الإمارات ستحقق 2 في المئة والسعودية 3.9 في المئة والكويت 3.2 في المئة وقطر 15.3 في المئة، نظراً إلى أنها أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، بينما سيتجاوز النمو في عمان والبحرين 3 في المئة.

الأسهم الخليجية

وخلص التقرير إلى القول إن الأسهم الخليجية مرتبطة في التراجع مع الأسواق العالمية. وإن أسهم البتروكيماويات كانت العائق الرئيسي على المؤشر السعودي في الآونة الأخيرة، وحتى في حال توفير النفط لعوائد وأعادة للناية بالنسبة إلى شركات البتروكيماويات فإن انخفاض أسعار النفط أثار حالة من الحذر في أوساط المستثمرين.

كل انخفاض بقيمة دولار واحد في سعر النفط يعني تكلفة أسبوعية تبلغ 56 مليون دولار بالنسبة إلى السعودية و19 مليوناً للإمارات و11.5 مليوناً للكويت و9.6 ملايين لقطر

ارتباط عملات دول الخليج بالدولار الأميركي لا يمثل نقطة ذات أهمية عملية في الأجل القصير

الإبراهيم: «صكوك» وصلت إلى مراحل متقدمة لتمويل مشروع فندق السالمية

«ليس لديها التزامات وخسائرها في 2009 بسبب سياستها التحوطية»



الإبراهيم خلال عمومية «صكوك»

تسعى «صكوك» من خلال استراتيجيتها التحوطية إلى مواجهة تبعات استمرار التقلب الاقتصادي، الذي تعانيه الشركات الاستثمارية بسبب الأزمة المالية.

● أحمد فتحي

كشف رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة صكوك القابضة عبدالعزیز عبداللطيف الإبراهيم عن أن الشركة وصلت إلى مراحل متقدمة مع البنوك المحلية، لتمويل مشروع «فندق السالمية»، مؤكداً أن الشركة ليس عليها أي التزامات تذكر، إذ قامت بتخفيض قروضها بمقدار 50 في المئة خلال عام 2009.

وأشار الإبراهيم في كلمته أمام الجمعية العامة العادية التي عقدت أمس، إلى أن الخسائر التي سجلتها الشركة خلال السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009، كانت نتيجة لتسياسة التحوط الكامل، التي تتبعها «صكوك»، رغبة منها في إظهار القيمة الحقيقية لها.

وأضاف أن «صكوك» استمرت في احتساب مخصونات احترازية لعام 2009 بمبلغ 17 مليون دينار، لمواجهة تبعات استمرار التقلب الاقتصادي لشركات ذات معاملات استثمارية مع شركة صكوك

القابضة، بالإضافة إلى مبلغ 12 مليون دينار ناتجة عن احتساب مخصصات في إحدى الشركات الرزمية، الأمر الذي أثر سلباً على ناتج أعمال الحساب الختامي للشركة عن عام 2009.

وأشار تبعاً لما سبق إلى أن خسائر صكوك (غير محققة) عن عام 2009 التي بلغت نحو 28.91 مليون دينار، بينما بلغت خسارة السهم الواحد نحو 28.91 فلساً مقارنة مع عام 2008، الذي بلغت خسائره 15.6 مليون دينار، وخسارة السهم 15.68 فلساً.

وأعرب عن ثقته بقدرته صكوك على تعظيم أرباحها المالي خلال السنوات المقبلة بشكل أفضل مع تحسين وضع الأسواق المالية والعقارية.

آثار الأزمة

ولفت إلى أن السوق الكويتي عانى كثيراً من الأزمة العالمية، التي بدأت أثارها في الظهور فعلياً خلال العام الجاري، والتي يتوقع



العيسى الثاني من اليمين متراًساً للعمومية»

● عبدالله خليل

أكد رئيس مجلس الإدارة العضو المنتدب لشركة الصناعات المتحدة عيسى العيسى، أن الشركة ما زالت تعمل على مشروعها المتعلق بإعادة الهيكلة ولم تنته منه حتى الآن، متوقعاً الانتهاء من الهيكلة في العام المقبل 2011 لتكون بداية تطبيق الاستراتيجية الجديدة للشركة، تماثياً مع الأوضاع الاقتصادية الجديدة والسعي من جديد إلى تحقيق الربحية.

جاء ذلك خلال رده على تساؤلات المساهمين خلال انعقاد الجمعية العمومية العادية للشركة التي انعقدت بنسبة حضور بلغت 57.3 في المئة من إجمالي الأسهم، التي وافقت على البند الوحيد في الاجتماع وهو زيادة رأسمال الشركة بنسبة 100 في المئة بقيمة 100 فلس للسهم دون علاوة إصدار، ليصبح رأس المال الجديد 49.4 مليون دينار.

وأضاف العيسى أن المصنع الجديد لشركة «سدافكو» السعودية التي تمتلك فيها الشركة حصة مؤثرة

فيها في طور الحصول على الإجراءات الرسمية النهائية للبدء في إنشائه، موضحاً أن التكلفة الإجمالية له ستتراوح ما بين 40 حتى 50 مليون دينار، كما أنه سيستلزم على العديد من الصناعات الغذائية فيه، أي سيكون «مصنعاً متكاملًا» لجميع الصناعات الغذائية التي تمثل النشاط الرئيسي للشركة السعودية.

من جهة أخرى، أوضح العيسى أن شركة القرين للبتروكيماويات التي تمتلك فيها الشركة حصة أيضاً، تنتظر انتهاء الإجراءات الرسمية للبدء بتنفيذ مشروعها في الجزائر الذي وقعت مع شركة البترول هناك التي تعتبر مؤسسة البترول في الدولة، مشيراً إلى أن بطء الإجراءات المصاحبة لهذا المشروع مفيد بشكل آخر للشركة، كما أن الشركة الجزائرية قامت بتحويل 16 مسؤولاً كبيراً هناك إلى التحقيق بتهم الفساد، علماً بأن قيمة العقد تتراوح ما بين 700 إلى 800 مليون دولار.

وفي رده على أحد التساؤلات حول أسباب انخفاض سعر السهم في سوق الكويت للأوراق المالية من

وافقت عمومية شركة الصناعات المتحدة على زيادة رأسمال الشركة بنسبة 100 في المئة ليصبح بعد الزيادة 49.5 مليون دينار، وذلك بقيمة 100 فلس للسهم بدون علاوة الإصدار.

العيسى: «الصناعات المتحدة» تنتهي من إعادة هيكلتها في 2011 وتعود إلى تحقيق الأرباح

مصنع «سدافكو» ينتظر الإجراءات النهائية كما عقد «القرين» في الجزائر

الناصر: خيارات هيكله «الدولية» مفتوحة والأمل موجود

● زيادة رأس المال وهيكله الديون جزء منها ● دور كبير يقوده البنك الإسلامي للمحافظة على الشركة



سمير الناصر

للوصول إلى هذا الهدف وإعادة هيكلة الشركة من جديد، خاصة في ظل قدرة «الدولية» على أن تتجاوز أزمته متى ما وجدت الفرصة سانحة ومناسبة من قبل الجميع، مشيراً إلى أن الشركة تمتلك أصولاً جيدة وتحتاج إلى دعم من جميع الأطراف لتحقيق المصلحة المشتركة.

وأوضح الناصر أن المناخ الاقتصادي والإجراءات الحكومية في مواجهة الأزمة العالمية وانعكاساتها لم تكن بالمستوى المطلوب، ولم تكن بمستوى الحدث وأثاره المدمرة، مشيراً إلى أن دول المنطقة استطاعت أن تقدم لاقتصاداتها حزمة حلول ناجحة استوعبت تبعات الأزمة، لكن الوضع لدينا لم يكن بالمستوى المطلوب، الأمر الذي قد ساهم في تأخير عملية الخروج من هذه الأزمة، والذي سيرتبط عليه زيادة في كلفة المعالجة مستقبلاً.

قال رئيس مجلس الإدارة الرئيس التنفيذي للشركة الدولية للاجتماع والاستثمار سمير الناصر إن جهود الهيكله لن تتوقف، وهناك جهود تبذل بدون توقف لإنجاز تقدم في هذا الملف، والسعي الذي تبذله الإدارة التنفيذية أو الملاك الرئيسيون وحتى بعض الدائنين دليل واضح على رغبة الجميع في حلحلة هذا الملف والوصول إلى حل شامل وناجح يعالج تأثيرات الأزمة العالمية والإخطاء التي ارتكبت بالسابق من قبل الإدارة السابقة التي عبرت عنها تقارير الجهات الرسمية ومكاتب التدقيق المعينة من قبل الدائنين.

وأشار الناصر إلى أن جهودنا في هذا الإطار لن تتفد عند حد معين، وأن الإدارة الحالية مستعدة لتقديم أقصى درجات التعاون وتلبية ما من شأنه تحقيق التوافق وإثبات حسن النية ومعالجة ملف الديون، مشيراً في هذا الصدد إلى أن الرغبة تكمن في استمرار الشركة بغض النظر عن سببها إن كان هذا هو السبيل في نجاح هذا المسعى.

وعن التعاون بين الملاك الرئيسيين قال الناصر إن البنك الإسلامي للتنمية بصفته أحد كبار الملاك يسعي من طرفه إلى بذل قصارى الجهد

قال الناصر إن البنك الإسلامي للتنمية بصفته أحد كبار الملاك يسعي إلى بذل قصارى الجهد للوصول إلى إعادة هيكلة الشركة من جديد، خاصة في ظل قدرة «الدولية» على أن تتجاوز أزمته.

السوق السعودي يواصل تراجعها للجلسة الثالثة

واصل مؤشر السوق السعودي تراجعها هذا الأسبوع للجلسة الثالثة على التوالي، وأنهى التداولات دون مستوى 6500 نقطة عند 6494 نقطة (-0.5 في المئة) كادني مستوى له منذ أكثر من شهرين، وبدالات تجاوزت 4.2 مليارات عند الإغلاق. وقاد هذا التراجع قطاع البتروكيماويات المنخفضة أغلب أسهم شركاتها بنسب متفاوتة، تصدرها سهم «سافكو» المتراجع عند 132.00 ريالاً (-2.2 في المئة).